انعكاسات انقلاب 15 تموز الفاشل في تركيا على العلاقات العراقية-التركية

واثق السعدون *

ملخص: يتفق جميع المراقبين للشأن التركي على أن تفاعلات محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة التي حدثت في 15 تموز/ يوليو 2016 أنتجت توجّهات ومسارات جديدة في السياسة الخارجية التركية، وقد أثّرت انعكاسات هذا الانقلاب بعمق في طبيعة علاقات تركيا الخارجية، ومن ضمنها العلاقات العراقية–التركية. تهدف هذه الدراسة إلى بيان انعكاسات محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا التي حدثت في تموز/ يوليو 2016 على العلاقات العراقية–التركية من خلال ثلاثة محاور: أولها بيان طبيعة العلاقات بين البلدين قُبَيل محاولة الانقلاب، وثانيها ردود الأفعال والمواقف العراقية تجاه هذا الانقلاب الفاشل، بينما تضمن المحور الثالث طبيعة العلاقات بين البلدين بعد محاولة الانقلاب.

* مركز أورسام، تركيا

The Effects of the Failed Coup of July 2016 in Turkey on Iraqi-Turkish Relations

WATHEQ ALSADOON*

ABSTRACT The failed coup attempt that happened in Turkey in July 2016 led to new orientations and paths in Turkish foreign policy. This study discusses the effects of these new trends on Iraqi-Turkish relations. It's divided into three sections. the first section recalls the nature of relations between Iraq and Turkey before this coup. While the second section discusses the Iraqi reactions and attitudes towards this coup. And in the same context. the third section discusses the nature of the Iraqi-Turkish relations after this coup.

* ORSAM, Turkey

رؤية تركية
2018 - (7/3)
195 - 179

طبيعة العلاقات العراقية- التركية قُبَيل انقلاب تموز 2016 الفاشل في تركيا:

بعد العاشر من حزيران/ يونيو 2014 وعلى أثر انهيارات وانسحابات مفاجئة للقوات الأمنية العراقية تمكّن تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، الذي اختُزِل في وسائل الإعلام بـ(داعش) من السيطرة السريعة على مساحات واسعة في العراق، شمَلت محافظات نينوى، والأنبار، وصلاح الدين، وديالى، ومناطق واسعة من محافظة كركوك، وأطراف العاصمة بغداد، فضلًا عن سيطرة هذا التنظيم على مناطق واسعة من سوريا في الوقت ذاته. كانت العلاقات العراقية- التركية في ذلك الوقت تعاني التراجع إن لم نقل إنها كانت سيئة. والحقيقة أنّ علاقات العراق في تلك الفترة كانت سيئة بكل محيطه العربي والإقليمي (باستثناء إيران)؛ بسبب توجهات رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، وخصوصًا خلال سنوات حكومته الثانية (2010-2014). فسياسات المالكي الداخلية والخارجية كانت تتأثر بقوة بمنطلاقته الآيديولوجية والطائفية. وكان اندلاع الأزمة السورية من الأسباب الرئيسة في تردّي العلاقات بين العراق وتركيا خلال سنوات حكم المالكي الثانية؛ لأن تركيا اختارت الوقوف إلى جانب الشعب السوري، بينما كانت حكومة المالكي أقرب إلى محور إيران و(أذرعها) المساند لنظام بشار الأسد. وحتى بعدما غادر المالكي منصب رئيس الوزراء في آب/ أغسطس 2014، فإن الجهات السياسية والإعلامية التابعة له أو المتماهية مع مواقفه استمرت في مهاجمة تركيا، وكانوا يستندون في مهاجمتهم لتركيا إلى الادعاءات الآتية:

1. إن معظم المقاتلين الأجانب في داعش تسلّلوا عبر الحدود التركية: وهذا الادعاء لم يصمد طويلًا؛ لأنه ليست هناك دولة في العالم تستطيع ضبط حدودها 100 ٪، فالولايات المتحدة الأمريكية وهي أعظم قوة عسكرية في العالم تعاني مشكلات التسلل عبر حدودها مع المكسيك، كما أنّ الكثير من المقاتلين الأجانب في داعش كانوا موجودين في سوريا قبل سقوط الموصل بسنوات.

2. إن تركيا تشتري النفط من داعش: وهذا الادّعاء أيضًا لم يصمد؛ لأن المعلومات المؤكدة أثبتت أن تنظيم داعش لا يبيع النفط إلى جهات حكومية، بل كان يبيعها إلى مهربي النفط والمافيات والميليشيات المختلفة، بل هناك معلومات مؤكدة أن القسم الأكبر من النفط الذي كان داعش يبيعه يذهب إلى ميليشيات وحدات حماية الشعب الكردية في سوريا، وإلى مهربين مرتبطين بنظام بشار الأسد.

علمًا أنه خلال سنوات حكومة المالكي الأولى (2006-2010) كانت العلاقات العراقية-التركية أفضل نوعًا ما، فقد كان العراق وتركيا قد وقّعا في آب/ أغسطس 2007 على مذكرة تفاهم مشتركة، خلال زيارة قام بها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لتركيا،

تعلّق جزء كبير من تلك المذكرة بقضايا الأمن المشترك بين البلدين، وبسبل مكافحة الإرهاب، وأسهمت هذه التفاهمات في دعم الموقف التركي في الجولات اللاحقة من الحرب ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني الموجودين في شمال العراق. كما قام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في العاشر من تموز/ يوليو 2008 (كان حينئذ رئيسًا للوزراء) بزيارةٍ رسمية إلى بغداد، وقّع خلالها مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي على اتفاقية سميت بـ(الإعلان السياسي المشترك) الذي أُسِّس بموجبه (المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي بين العراق وتركيا)، فضلًا عن توقيع ما يزيد على (40) مذكرة تفاهم في المجالات الاقتصادية والتجارية، وحتى الأمنية. وقد أسهمت هذه المبادرات في زيادة حجم التبادل التجاري الثنائي بين البلدين بصورة سريعة، ومهّدت الطريق للشركات التركية والمستثمرين الأتراك للاستفادة من الفرص السانحة في العراق. فعلى سبيل المثال أصبح العراق أكبر سوق لشركات الإنشاء التركية في الشرق الأوسط بعد تلك الخطوات.

بالعودة إلى تطورات الحرب على داعش، شُكِّل في أيلول/ سبتمبر 2014 تحالف دولي تكوّن قريب من (60) دولة بقيادة الولايات المتحدة لمحاربة هذا التنظيم والقضاء عليه، وكانت تركيا من ضمن هذا التحالف. في 23 أيلول/ سبتمبر 2014 صرّح الرئيس أردوغان بأن تركيا "ستقدّم الدعم اللازم ضمن إطار هذا التحالف، والذي يمكن أن يكون عسكريًّا أو لوجستيًّا". وأرسلت تركيا في بداية عمل هذا التحالف أكثر من (300) مليون دولار من المساعدات الإنسانية إلى سوريا والعراق، كما أرسلت تركيا في البداية مجموعة من العسكريين

الأتراك إلى معسكر (زليكان) في بعشيقة (حوالي 12 كم شمال شرق مدينة الموصل) لتدريب قوات البيشمركة الكردية (حرس إقليم كردستان)، ومتطوعين عراقيين آخرين يرغبون بالقتال ضد داعش. تولدت لدى الحكومة العراقية بعض التحفّظات على الدور التركي في الحرب على داعش؛ لأن بعض المتطوعين العراقيين الذين دربتهم تركيا في معسكر بعشيقة يتبعون جهات سياسية عراقية ليست على وفاق مع حكومة بغداد، ولا يوجد لها تنسيق أو تعاون معها، مثل قوات (حرس نينوى) التي يتزعمها محافظ نينوى السابق أثيل النجيفي.

في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 تمكنت قوات البيشمركة الكردية من استعادة قضاء سنجار (بالكردية: شنگال) من قبضة تنظيم داعش. وهذا القضاء يبعد (80) كم شمال غرب الموصل بالقرب من الحدود السورية، وكانت تقطنه غالبية من الأيزيديين. التطور المهّم في عملية استعادة سنجار من داعش هو اشتراك مقاتلين من الـPKK في تلك العملية، وتمركزهم في سنجار، وإنشاؤهم معسكرات ومقرّات في تلك المنطقة. أرسلت تركيا في مطلع كانون الأول/ ديسمبر2015 قوات جديدة إلى معسكر بعشيقة، تقدر بـ(300) جندي و(20) دبابة وآلية مدرعة، وكان السبب الذي أعلنته تركيا لهذه الخطوة هو زيادة إسهامها في الحرب ضد داعش، بينما فسّر الكثير من المراقبين هذا الإجراء بأنه تحسّب تركي لتنامي نشاط عناصر الـPKK في سنجار، واستعداد مسبق لمنعهم من زيادة رقعة انتشارهم في هذه المنطقة، فمن المعروف منذ عقود من الزمن أنّ تركيا تعدّ مقاتلي الـPKK التهديد الرئيس للأمن القومي التركي. في 17 كانون الأول/ ديسمبر2015 تعرّض معسكر التدريب التركي في بعشيقة إلى هجمات بقذائف الهاون، نفّذها تنظيم داعش، تسبّب في مقتل اثنين من العراقيين، أحدهما ضابط، وجرح (4) من الجنود الأتراك. وجدت أنقرة في هذا الهجوم فرصة لإثبات صحة إجرائها بتعزيز قواتها في معسكر بعشيقة.

بعد العاشر من حزيران/ يونيو 2014 وعلى أثر انهيارات وانسحابات مفاجئة للقوات الأمنية العراقية تمكّن تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام) الذي اختُزِل في وسائل الإعلام بـ(داعش) من السيطرة السريعة على مساحات واسعة في العراق

قوبلت الخطوة التركية بزيادة قواتها في بعشيقة برفض شديد من الحكومة العراقية التي قالت: إنّ هذه القوات لم تدخل بموافقتها، وهذا مخالف لأعراف السيادة والعلاقات بين الدول، وطالبت تركيا بالسحب الفوري لتلك القوات. تركيا من جانبها ادّعت أن خطوتها هذه جاءت وفق تفاهمات واتفاقات مسبقة مع الحكومة العراقية حول التعاون بين البلدين في الحرب على داعش. وخيّمت أجواء من التوتر والتصعيد الإعلامي بين البلدين، وصلت إلى حدّ التلويح بسحب السفراء وقطع العلاقات، فضلًا عن تهديد بعض الجهات السياسية والفصائل المسلحة (الشيعية) في العراق بضرب القوات التركية في بعشيقة، ودعت تلك الجهات إلى التعاون مع

الـــPKK ضد التوجهات التركية في شـمال العراق. أما عن مواقـف القوى الكردية في العراق من هذه المشـكلة فإن الحزب الديمقراطي الكردسـتاني وزعيمه مسـعود البرزاني رئيس إقليم كردستان كانا أقرب إلى الموقف التركي، وأمّا حزب الاتّحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير اللذان يُعرفَان بمناكفتهم للسياسـة التركية في المنطقة، وبوجود علاقات غير معلنة تربطهم مع حـزب العـمال الكردسـتاني التركي PKK، وعلاقات معلنـة مع إيران، فكانا أكثر تشـدّدًا من موقف الحكومة العراقية تجاه تركيا في هذه القضية.

إيـران مـن جانبهـا دخلت عـلى خط الأزمـة، وطالب عدد من مسـؤوليها بسـحب القـوات التركيـة مـن العـراق، ودوافع إيـران الحقيقية من هـذا التدخل معروفة في سـياق التنافـس الإقليمـي، ومحاولـة التفـرد بالنفـوذ والتأثـير في السـاحة العراقية، بـل إن بعض المراقبـين يرون أن التأثير الإيراني لم يكـن بعيدًا عن التهديدات الخطيرة التي صدرت عقب هـذه المشـكلة تجـاه تركيا من بعـض الفصائل المسـلحة المدعومـة من إيران. أمّـا الولايات المتحـدة الأمريكيـة فـكان لها موقفان تجـاه هذه المشـكلة: الأول بوصفها زعيمـة للتحالف الـدولي ضد داعش، حيـث أفاد القادة العسـكريون الأمريـكان أن تركيا لم تنسـق خطوتها هـذه مع قيادة التحالف الدولي، وأن هذا التـصّرف التركي لم يكن ضمن الخطط الموضوعة للحـرب عـلى داعـش، والموقف الأمريكـي الثاني هو السـعي لتهدئـة التوتر بـين البلدين، وحثّهـما عـلى اتّبـاع الطـرق الدبلوماسـية والتفاهـم والحـوار لحـل هـذه المشـكلة، وتجنب التصعيـد، إذ اتّصل الرئيـس الأمريكي باراك أوباما (2009– 2017) بالرئيس أردوغان في 18 كانـون الأول/ ديسـمبر 2015 وحثّـه عـلى تهدئـة الموقـف مـع الحكومـة العراقية، وسـحب القـوات التركيـة، ومن المعتقـد أن المسـاعي الأمريكيـة كان لها الـدور الأكبر في تهدئة هذه المشـكلة. لم تتفاجئ تركيا من عدم مسـاندة الولايـات المتحدة للموقف التركي، فتركيـا تعـودت في السـنوات الأخيرة مـن حكـم الرئيس أوبامـا، وحتى في عهـد الرئيس دونالـد ترامب، على سياسـة تجاهل مصالح الحلفاء، وضعف تنسـيق المواقـف معهم، التي أتبعهـا الأمريـكان مـع حلفائهـم في المنطقـة بشـكل عـام، ومـع تركيـا بشـكل خـاص.

أما بالنسـبة للبعد الاقتصادي في العلاقات بين البلدين قُبَيل محاولة الانقلاب، فبحسـب الإحصائيـات الـواردة في موقـع وزارة الخارجيـة التركية عـلى الإنترنت حول حجـم التبادل التجـاري مـع العراق، فـإن الصـادرات التركية إلى العراق تحمّلت خسـائر كبيرة بعد سـيطرة داعش على مدن وأراض واسـعة شـمال العراق وغربه، فاقت (8) مليـارات دولار للمدة من حزيران/ يونيـو 2014ً إلى تمـوز 2016 [1]. فضـلًا عـن توقّف أعمال العـشرات من الشركات التركيـة التـي كانت تعمل في المناطق التي وقعت تحت سـيطرة داعش. ومـن جانب آخر، فإن أكثـر مـن (600) ألـف عراقي لجـأوا إلى تركيا في تلك الظـروف، وتحمّلت تركيـا أعباء توفير الخدمات لهم واحتياجاتهم الإنسانية الأخرى.

1. ردود الأفعال والمواقف العراقية تجاه انقلاب تموز 2016 الفاشل في تركيا:

لم تكن هناك مفاجآت في المواقف وردود الأفعال التي صدرت عن العراق ليلة 15 تموز/ يوليو 2016 والأيام التي تلتها- تجاه الانقلاب العسكري الفاشل الذي حصل في تركيا، فعلى الرغم من أن الموقف الرسمي الذي صدر عن الحكومة العراقية في يوم 16 تموز/ يوليو أكّد "احترام العراق للمؤسسات الدستورية في أيّ بلد، والتزام العراق بثوابت حسن الجوار، والحرص على إقامة علاقات طيبة مع تركيا، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية"، إلّا أن مواقف القوى السياسية والمكونات المجتمعية العراقية أظهرت اختلافًا وتناقضًا واضحًا، في تقييمها لما حصل في تركيا في تلك الليلة، وهذا طبيعي، بوصف أن تلك المواقف كانت انعكاسًا للانقسام السياسي والتوتّر المجتمعي الذي يشهده العراق، فالقوى والمكونات العراقية مختلفة في تقييمها ورؤيتها لكل قضايا الإقليم، ولعلاقات العراق مع جيرانه. وإذا أردنا استعراض المواقف العراقية من الانقلاب الفاشل في تركيا ومراجعتها، فمن المفضّل تقسيم تلك المواقف إلى الموقف الرسمي للحكومة العراقية، ومواقف القوى السياسية العراقية، والمواقف المجتمعية.

أمّا ما يتعلق بالموقف الرسمي للحكومة العراقية تجاه الانقلاب الفاشل في تركيا، فإن المجلس الوزاري للأمن الوطني العراقي عقد اجتماعًا طارئًا بخصوص الأوضاع في تركيا، برئاسة رئيس الوزراء حيدر العبادي في نهار اليوم التالي لليلة الانقلاب، السبت 16 تموز/ يوليو 2016، وأصدر المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي بيانًا بعد ذلك الاجتماع أكّد فيه "أن المجلس أكّد احترامه للمؤسسات الدستورية في أيّ بلد، ومنها الجارة تركيا، واحترام إرادة مواطنيها وحقوقهم" و"أن المجلس شدّد على التزام العراق بثوابت حسن الجوار، والحرص على إقامة علاقات طيبة مع تركيا، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية) و"تمنّى المجلس الوزاري للأمن الوطني الاستقرار لتركيا وتجنيب شعبها إراقة الدماء). كما علّقت وزارة الخارجية العراقية على الانقلاب الفاشل بأنّ هذا الأمر "شأن داخلي تركي"، وأنّ "سلامة المواطنين هي الأهم"، و"تأكيد أهمية احترام السياقات الديمقراطية، وحفظ مؤسسات الدولة التركية، وعلاقاتها مع المجتمع الدولي، والدول المجاورة". من الملاحظ على العبارات التي وردت في بيان المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي، وبيان الخارجية العراقية، بأنها تتسم بالنبرة العمومية، وتفادي إعطاء موقف صريح.

ويؤخذ على الحكومة العراقية أنها تغاضت عن سيل الأخبار الملفّقة التي بدأت قناة (العراقية) ببثّها منذ اللحظات الأولى للانقلاب الفاشل، وهي قناة رسمية مرتبطة بالحكومة العراقية، فقد أظهرت تلك القناة ترحيبًا مبطّنًا بالانقلاب، من خلال أخبار مضخّمة وغير صحيحة عن تطورات الانقلاب. أما رئيس الجمهورية العراقي فؤاد معصوم فكان موقفه أكثر وضوحًا وتحديدًا، حيث قال: "إنه يثق بقدرة الشعب التركي في عودة المؤسسات الديمقراطية

المنتخبة إلى ممارسة مسؤولياتها في تركيا بشكل كامل وطبيعي". فيما كان موقف رئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري، هو الأكثر وضوحًا وقوةً من بين المواقف الرسمية العراقية، حيث أكّد "ضرورة احترام الشرعية الدستورية والقانونية وعدم المساس بها"، وأدان قصف البرلمان التركي، وعدَّه "مساسًا بهيبة السلطة التشريعية الأعلى في البلاد"، و"أكّد ضرورة احترام العملية السياسية في تركيا بصور عملها كافة" و"صون النظام الديمقراطي"؛ لكونه يمثّل صمام أمان البلاد واستقرارها. ومحصّلة هذه المواقف الصادرة عن الرئاسات الثلاث في العراق تجاه الانقلاب- نجد أنها كانت متّزنة ومقبولة، وإن استذكار ارتباط كل رئاسة بتمثيل مكوّن معين من الشعب العراقي ضمن مبدأ المحاصصة الطائفية الذي يحكم العملية السياسية في العراق- يفسّر أسباب الاختلاف في حدّة ووضوح الموقف بين رئاسة وأخرى، فالمؤثرات الطائفية لم تكن بعيدة نهائيًّا عن تلك المواقف.

ما يتعلق بالموقف الرسمي للحكومة العراقية تجاه الانقلاب الفاشل في تركيا فإن المجلس الوزاري للأمن الوطني العراقي عقد اجتماعًا طارئًا بخصوص الأوضاع في تركيا برئاسة رئيس الوزراء حيدر العبادي في نهار اليوم التالي لليلة الانقلاب السبت 16 تموز/يوليو 2016

أما بخصوص مواقف القوى والأحزاب والتيارات السياسية العراقية، والتي ظهرت من خلال أخبار وتعليقات القنوات التلفزيونية العراقية التابعة لهذه القوى والأحزاب، ومن خلال حسابات السياسيين في مواقع التواصل الاجتماعي- فقد كانت مختلفة ومتناقضة، فهناك مواقف كانت متسرّعة، وغير متّزنة، وأقرب إلى الانفعالات، وبعيدة عن كونها مواقف سياسية، مثل موقف النائبة حنان الفتلاوي، التي كانت سابقًا من أعضاء كتلة نوري المالكي النيابية (دولة القانون)، قبل أن تتحول إلى كتلة نيابية مستقلة أسمتها (إرادة)- التي أبدت ترحيبها بالانقلاب منذ لحظاته الأولى، من على صفحة الفيس بوك الخاصة بها، مستخدمة عبارات لا تليق بنائب في البرلمان. في المقابل كانت هناك مواقف صدرت من بعض السياسيين العراقيين تجاه الانقلاب الفاشل اتّسمت بالحكمة والعقل، إذ انتقد النائب التركماني في مجلس النواب العراقي جاسم محمد جعفر البياتي بيان الخارجية العراقية، وقال: إن "الانقلاب الفاشل في تركيا كان محاولة لإزاحة الشرعية، وموقف الخارجية العراقية من الانقلاب كان غير موفّق". وقال البياتي: إن "موقف وزارة الخارجية العراقية كان موقفًا ضعيفًا وغير موفّق، فبدلًا من أن يقف مع الشرعية والحكومة المنتخبة، ساواها مع الانقلابيين، واعتبر الانقلاب شأنًا داخليًّا"، وعدّ البياتي محاولة الانقلاب الفاشل في تركيا "موقفًا خطيرًا يهدد الشرعية والديمقراطية، ورسالة سيئة تؤدي إلى سلب رأي الجماهير المشاركة في الانتخابات". مع العلم أن البياتي أحد أعضاء كتلة المالكي النيابية، المعروفة بمواقفه العدائية ضد سياسة الرئيس رجب طيب أردوغان. وبشكل عام إذا أردنا قياس درجة رفض الانقلاب بين القوى السياسية العراقية، يمكننا القول إن نواب تحالف القوى العراقية (السني)، ومن ضمنهم النواب التركمان- كانوا الأكثر قوة في رفضهم

للانقلاب الفاشل، يليهم النواب الكرد التابعون للحزب الديمقراطي الكردستاني بدرجة مقبولة، يليهم النواب الشيعة بدرجة قليلة، يليهم النواب الكرد التابعون للاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير (كوران) بدرجة قليلة جدًّا.

أما المواقف المجتمعية العراقية تجاه الانقلاب الفاشل في تركيا، التي رُصِدت من خلال وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت- فإنها وللأسف عكست واقعًا اجتماعيًّا وثقافيًّا محبَطًا وأليمًا، فما أن وردت الأخبار الأولى عن الانقلاب حتى نشبت حربٌ في مواقع التواصل الاجتماعي بين العراقيين المعارضين للانقلاب، والعراقيين المرحِّبين به. والمؤلم في هذا الأمر أن هؤلاء المعارضين والمرحِّبين لم يكونوا مستندين في مواقفهم تجاه الانقلاب إلى وجهات نظر منطقية ومقبولة، أو إلى معيار مصلحة العراق، بنجاح أو إخفاق هذا الانقلاب، وإنما عكست تلك المواقف حالة من الانفعالات وردود الأفعال العاطفية، وكانوا يعّبرون بمواقفهم عن التخندق الطائفي الذي كرّسته الطائفية السياسية في المجتمع العراقي منذ عام 2003، وكانوا بمواقفهم التي اشتعلت بها مواقع التواصل الاجتماعي منذ ليلة 15 تموز/ يوليو 2016 متحمسين لمصالح طوائفهم وأحزابهم وتياراتهم السياسية، لا لمصلحة العراق.

وبغضّ النظر عن المواقف العراقية التي عارضت الانقلاب أو التي رحّبت به، فعلى العراقيين جميعًا أن يدركوا حقيقة مهمّة، وهي أن هذا الانقلاب الفاشل لو كُتِب له النجاح فإنه كان سيعود على العراق بأربع مخاطر إستراتيجية: يتمثّل الخطر الأول في أنّ نجاح هذا الانقلاب سيقدّم دعمًا معنويًّا كبيرًا للتنظيمات الإرهابية في المنطقة؛ لأنه سيؤكد وجهة النظر الرئيسة التي يتبناها معظم تلك التنظيمات، التي تدعو إلى العمل المسلّح من أجل الوصول

إلى الأهـداف، وأن الممارسـات الديمقراطيـة وهـمٌ، وليـس لها مصداقيـة في منطقتنـا، وأنه لا مجال أمام شـعوب المنطقة لاستعادة حقوقها سـوى العمل المسلح. والخطر الثاني هو أن نجاح هذا الانقلاب من الممكن أن يفتح شـهية القوات المسـلحة في العراق للسـيطرة على السـلطة، وبخاصة أن العراق يشـهد في السـنوات التي أعقبت ظهور داعش في حزيران/ يونيو 2014 تداخـلًا بـين القوات المسـلحة الرسـمية التي تتبع الحكومة وبـين الفصائل المسـلحة التي تتبع الأحـزاب والتيـارات السياسـية، وتزايـد حجم التأثيرات السياسـية في المؤسسـة العسـكرية العراقيـة. أمـا الخطر الثالث فهو أن نجاح الانقلاب كان من المؤكد أنّه سـيؤدي بتركيا إلى فترة من انعدام الاسـتقرار السـياسي والأمنـي والاقتصادي والاجتماعي، وبحسـب تاريخ أزمات منطقتنـا، فـإنّ أي اضطراب في بلد ما سـتكون تبعاته سـلبية على البلدان المجـاورة، ويخلق لها مشـكلات، والعراق لديه ما يكفي من المشـكلات. والخطر الرابع هو أن الاضطراب المحتمل للأوضاع السياسـية والأمنيـة والاقتصادية في تركيا بحالة نجاح هـذا الانقلاب، قد تنتج عنه ظـروف ومسـتجدات تدفع النازحـين والمهاجرين العراقيين في تركيا نحـو العودة إلى العراق، علمًا أن عددهم تجاوز (600.000)، وأنّ تدفق هذه الأعداد من النازحين من تركيا إلى العراق في هذا الوقت ستشـكل ضغطًا وتحدّيًا للحكومة العراقية؛ لأنّ في الوقت الحاضر من الواضح أن جميع مؤسسات الدولة العراقية الخدمية غير قادرة على استقبال هذه الأعداد من النازحين، وتلبيـة احتياجاتهـم، وتقديم الخدمات لهـم. لذلك فإن كل عراقي مدعـو إلى التفكير مليًّا قبل أن يحدّد موقفه من الانقلاب العسـكري الفاشـل في تركيا، وقبل أن يستنتج هل كانت مصالح العـراق كامنـة في نجاح هذا الانقلاب أو في إخفاقه؟! كـما أن على العراقيين أن يراجعوا تاريخ العلاقات العراقية- التركية المعاصرة، وأن يقيموها بشـكل منصف، ليكتشفوا مدى الجوانب الإيجابية والمسـارات التعاونية في سياسـة حكومات حزب العدالة والتنمية تجاه العراق قياسًـا بالحكومات التركية السـابقة، وألّا يركزوا فقط على المشـكلات بين البلدين، وهي قليلة جدًّا، ويمكـن حلها إذا أبعدنا عنها المؤثّـرات الإقليمية والدولية، وإذا ما توفرت الإرادة السياسـية الجادّة لحلها.

2. طبيعة العلاقات العراقية- التركية بعد انقلاب تموز 2016 الفاشل في تركيا:

مـن المعـروف أن انقـلاب تموز/ يوليو 2016 الفاشـل الذي حصل في تركيـا وتداعياته يعـدّ نقطة تحول مفصلية في تاريخ تركيا المعاصر، أحدثت تطورات مهمّة في السياسـة التركية: الداخلية والخارجية، وإذا ما أردنا أن نوجز التطورات التي حصلت في سياسة تركيا الخارجية نجـد أن تركيـا بعد محاولـة الانقلاب أصبحت أكثر جدية واهتمامًا بشـؤون المنطقـة التي تتأثر بهـا وتؤثر فيهـا، وأن تركيا صارت أكثر اسـتعدادًا لخـوض الصعوبات، وتحمّـل الضغوطات والتكاليـف في سـبيل حمايـة أمنها ومصالحهـا، والحفاظ عليهـا بالقدر الممكـن، وباتت تركيا

أكثر انخراطًا في الحراك الإقليمي والدولي: السياسي والأمني؛ لإيجاد حلول حقيقية للأزمات والمشكلات المشتركة مع باقي دول المنطقة. وفي الوقت ذاته أصبحت تركيا أكثر قدرة على العمل الاستباقي، والاستشعار بالمخاطر، والمخططات التي تستهدفها، مع محافظة تركيا على قدر كبير من المرونة في التعامل والانفتاح في علاقاتها الخارجية. فضلًا عن أن تحول تركيا إلى النظام الرئاسي بعد انتخابات حزيران/ يونيو 2018 أدى إلى تعزيز استقرار النظام السياسي، وزيادة الانسجام، ووحدة القرار بين القيادة السياسية والمؤسسة العسكرية في تركيا.

يؤخذ على الحكومة العراقية أنها تغاضت عن سيل الأخبار الملفّقة التي بدأت قناة (العراقية) ببثّها منذ اللحظات الأولى للانقلاب الفاشل، وهي قناة رسمية مرتبطة بالحكومة العراقية، فقد أظهرت تلك القناة ترحيبًا مبطّنًا بالانقلاب

من المؤكد أن هذا النهج الجديد في السياسة الخارجية التركية سينعكس على طبيعة علاقات تركيا بالعراق، لما للعراق من مميزات إستراتيجية مؤثرة في تركيا، سياسيًّا وأمنيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا. أمّا سياسيًّا فيشترك البلدان بإرث كبير من العلاقات والتعاون، وصل خلال العهد الملكي في العراق في منتصف خمسينيات القرن الماضي إلى حد التحالف العسكري ضمن إطار ما كان يعرف بـ(حلف بغداد). أما أمنيًّا فالعراق يشترك مع تركيا بحدود طولها (331) كم، كانت لعقود من الزمن تمثل الجبهة الأخطر على الأمن القومي التركي، إلى أن أصبحت الحدود التركية- السورية في مستوى خطورتها بعد اندلاع الأزمة السورية. فالحدود العراقية- التركية تعدّ خطّ الشروع الرئيس لمقاتلي الـPKK المتمركزين في شمال العراق للتسلل إلى الأراضي التركية، وتنفيذ أنشطتهم المعادية. واقتصاديًّا وصلت الصادرات التركية للعراق في عام 2013 إلى (11.95) مليار دولار، وفاق عدد السائحين العراقيين الذين زاروا تركيا في عام 2015 (1.094.144) بحسب بيانات وزارة الخارجية التركية[2]، كما وصل حجم صادرات العراق النفطية عبر الأراضي التركية في ثمانينيات القرن الماضي إلى (6.1) مليون برميل نفط يوميًّا عن طريق خط أنابيب (كركوك- يومورتاليك). واجتماعيًّا يُعَدّ (العراقيون التركمان) الذين هم من نفس قومية الشعب التركي من المكوّنات الثلاثة الرئيسة للشعب العراقي، بعد العرب والأكراد، بحسب قرار مجلس النواب العراقي حول (تثبيت حقوق التركمان)، الذي صدر في 21 تموز/ يوليو من عام 2012، فضلًا عن العديد من الروابط التاريخية والدينية والاجتماعية التي تجمع بين شعبي البلدين.

وتدليلًا على المرونة والآفاق الواسعة في العلاقات الدولية، وبوصفه درسًا مهمًّا في كيفية التعامل مع الأزمات الدولية وتحويلها إلى فرصة للتعاون الدولي- تمكّنت العلاقات العراقية- التركية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة من العودة إلى المسارات التفاهميّة، ثم التعاونية، بعد أجواء التأزّم والتوتّر التي كانت سائدة على هذه العلاقات قُبَيْل محاولة الانقلاب، وهذا التحوّل حصل من خلال توافر عوامل مساعدة لتحسين العلاقة بين البلدين، ومن خلال

خطوات وجهود بذلت من البلدين لحماية مصالحهما المشتركة. فقد شهدت العلاقات العراقية- التركية بعد الانقلاب الفاشل دبلوماسية نشيطة، وتبادلًا للزيارات بين المسؤولين في البلدين، لاحتواء التوتر بين البلدين، وبخاصة زيارة رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم سنة إلى العراق في السابع من كانون الثاني/ يناير 2017، وقد هُيِّئت الأجواء المناسبة لهذه الزيارة من خلال المكالمة الهاتفية التي أُجْريت بين الرئيس التركي أردوغان ورئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في الثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر 2016، فعقب هذه المكالمة قال العبادي في مؤتمر صحفي في التلفاز: "لا يمكننا قبول استخدام حزب العمال الكردستاني للأراضي العراقية لشن هجمات ضد تركيا. كما أن دستورنا لا يسمح بمثل هذه الأمور". زار رئيس الوزراء التركي يلدريم بغداد على رأس وفد كبير، ضمّ وزير الدفاع فكري إشِق، والتقى يلدريم في تلك الزيارة رئيس الوزراء العراقي العبادي، ورئيس جمهورية العراق فؤاد معصوم، وكانت أجواء الزيارة ودّية، ونُوقِش جميع القضايا المهمّة بين البلدين، وعلى رأسها قضية القوات التركية في معسكر بعشيقة.

وقد صرح يلدريم خلال زيارته لبغداد بشأن معسكر بعشيقة أنّ القوات التركية ستنسحب بعد إكمال عمليات تحرير مدينة الموصل من داعش، التي انطلقت في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2016. لم تتلقَّ الأوساط العراقية هذا التصريح بكثير من الارتياح، واستمرت في مطالبتها بالانسحاب الفوري للقوات التركية من معسكر بعشيقة. إن هذا التصريح من رئيس الوزراء التركي وربطه انسحاب القوات التركية بانتهاء عمليات تحرير الموصل يشير إلى أن تركيا أضافت هدفًا ثانيًا إلى وجود قواتها في بعشيقة، إضافة إلى هدف التهيّؤ لأي تطور في نشاطات الـPKK في سنجار، وهو مراقبة عملية استعادة قضاء تلعفر التابع لمدينة الموصل من داعش؛ لأنّ أغلب سكان هذا القضاء من القومية التركمانية، وتركيا تخشى من تعرضهم لانتهاكات على يد مجاميع مسلّحة قد تشترك في القتال خارج إطار الحكومة العراقية، مثل الـ PKK. إنّ زيارة يلدرم جسّدت بوضوح أهمية العلاقات العراقية- التركية لتركيا، حيث إنها كانت أولى زيارة ليلدريم إلى خارج تركيا منذ توليه رئاسة الوزراء، فضلًا عن أن الوفد المرافق ليلدريم ضمّ وزراء ومسؤولين يعدّون من العناصر المهمّة في عملية صنع القرار في تركيا. ومن الطبيعي عدم توقّع حلّ مثل هذه الزيارات جميع المشكلات العالقة بين البلدين، لكنها بالتأكيد ستسهم في إيجاد أرضية مشتركة ورؤية موحدة بين البلدين لكيفية الوصول إلى حلول حقيقية، وبخاصة إذا ما توافرت إرادة لدى الطرفين لإنهاء هذه المشكلات.

من العوامل التي ساعدت على تحسين العلاقات بين البلدين سياسة رئيس الوزراء العراقي الحالي حيدر العبادي التي تختلف كليًّا عن نهج سلفه المالكي. فالعبادي يميل إلى المرونة، وتجنب المواقف المتأزمة، داخليًّا وخارجيًّا، والانفتاح على التعاون الإقليمي والدولي. ولا يميل إلى عكس موروثاته العقائدية على سياساته الداخلية والخارجية. فبالرغم من كلّ

الضغوطات التي يواجهها العبادي من (اللوبي) المعادي لتركيا في العراق، إلّا أن مواقفه تجاه تركيا لا تزال متزنة وتتسم بالعقلانية. بالرغم من أن العبادي يؤكّد باستمرار رفضه لوجود PKK ونشاطاته في شمال العراق، ورفضه لاستخدام الأراضي العراقية منطلقًا للهجمات على تركيا، إلا أنه لا تزال مسألة وجود القوات التركية في معسكر (بعشيقة) في شمال العراق تُعَدّ أكبر مشكلة تحرج العبادي في الوقت الحاضر أمام الرأي العام ضمن إطار العلاقات مع تركيا، فتركيا ترى ضرورة بقاء تلك القوات في الوقت الحاضر، لمراقبة وملاحقة نشاطات عناصر الـPKK المتزايدة في شمال العراق، مع العجز الواضح للحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان عن مواجهة عناصر الـPKK والحدّ من نشاطاتهم في شمال العراق، والقيادة التركية في الوقت ذاته تنفي وجود أي أطماع لتركيا في الأراضي العراقية، وهي تقف مع وحدة وسيادة العراق. وتحاول تركيا باستمرار إفهام موقفها هذا (المركب) أو (المعقد) إلى الحكومة العراقية، والحكومة العراقية بدورها ليس أمامها إلا أن تصف الوجود العسكري التركي في شمال العراق بأنه "غير مقبول" و"يُعَدّ خرقًا للسيادة الوطنية العراقية" و"يتنافى مع أعراف العلاقات الدولية"، وبخاصة مع وجود عناصر معادية لتركيا في دوائر صنع القرار العراقي لأسباب طائفية، أو لارتباطهم بأجندات خارجية، لا ترغب بتحسن العلاقات العراقية-التركية.

وبشكل عام و(لغاية كتابة هذه السطور) فإن الأضواء الآن غير مسلَّطة على قضية وجود القوات التركية في شمال العراق، على الرغم من أن الحكومة العراقية لا تزال تطالب بين حين وآخر بانسحاب القوات التركية من بعشيقة، إلا أنّه يُحسَب لها وللحكومة التركية بتعاملهما المتزن والعقلاني مع هذه المشكلة (لغاية الآن)، وبأنهما لم ينجرفا مع سيل التحريض والتراشق الإعلامي الذي رافق هذه المشكلة، وأنهما نظرا للأمور بعين الواقع الذي يأخذ بالحسبان التحديات والتهديدات التي تواجه البلدين، وأنهما في غنى عن مواجهة تزيد من تعقيدات المشهد الإقليمي والدولي. وشهدت عاصمتا البلدين عقب زيارة يلدريم إلى بغداد زيارات عدّة لوزراء ومسؤولين من الجانبين، وهذا يدل على أنه عندما تتوافر عناصر الحكمة، والواقعية السياسية، والنوايا الصادقة في حماية المصالح المشتركة لدى حكومتي البلدين، فإن البلدين قادرانِ على تأسيس مسارات تعاونية في العلاقة بينهما حتى مع وجود مشكلات تُغذَّى بوساطة أطراف داخلية وخارجية، تدفع باتجاه المسارات الخلافية أو الصراعية بين البلدين. من جهة أخرى هناك سبب آخر لعدم تسليط الأضواء على قضية تواجد القوات التركية في شمال العراق، وهو أن مسار الأحداث والأوضاع في العراق بعد الاحتلال الأمريكي في عام 2003 للأسف يتّجه باستمرار نحو أزمات ومشكلات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية جديدة، تسرق الأضواء من الأزمات التي سبقتها، وتحوز اهتمام الرأي العام العراقي. نستطيع

القـول في الوقت الحاضر إن حجم وعدد الأصـوات المناهضة لتركيا في العراق بدأا بالتراجع، لكنهما لا يزالانِ موجودينِ.

ومـن المحطـات المهمّـة في العلاقات العراقية– التركية بعد انقـلاب تموز/ يوليو 2016 الفاشل، المواقف التركية من استفتاء انفصال إقليم كردستان عن العراق في الخامس والعشرين من أيلول/ سـبتمبر 2017. حيث إن تركيا سجّلت موقفًا تاريخيًّا متميّزًا آخر برفضها الشديد لهـذه الخطـوة، ولفكرة انفصال إقليم كردسـتان عن العراق، إضافـة إلى حزمة من الإجراءات العقابيـة اتّخذتها تركيا ضد حكومة إقليم كردسـتان؛ لتبنيها هذا الاسـتفتاء. وكان لهذا الموقف التركي الأثر الطيب في ضمائر وعقول العراقيين، حكومة وشـعبًا، وأسـهم هذا الموقـف التركي في تحسـين أجواء العلاقات العراقية التركية بشـكل كبـير. فبالرغم من أن تركيا لديها مصالح وعلاقات اقتصادية وسياسـية كبيرة مع إقليـم كردسـتان، وبخاصة مع أربيـل التي انطلقت منها فكرة الاسـتفتاء، وأن السيد مسعود البرزاني رئيس الإقليـم هو صاحب مشروع الاسـتفتاء يعـدّ حليفًا قويًّا لتركيا، إلّا أنّ تركيا وقفت ضدّ هذا الاسـتفتاء، وقرّرت الوقـوف مـع وحدة العـراق. وقد وصـف الرئيـس التركي أردوغـان هذا الاسـتفتاء في أحد خطاباته بأنه "طعنة في الظهر". وقرّرت تركيا عقب ذلك الاستفتاء منع الرحلات إلى مطارات كردسـتان، وأغلقت المنافـذ الحدودية مع الإقليم، وأجرت القوات التركية تدريبات مشـتركة مع بعض القوات العراقية في الأراضي التركية القريبة من المنافذ الحدودية مع إقليم كردسـتان للتهيؤ لاستعادة السيطرة عليها من قوات البشمركة الكردية (حرس الإقليم).

بغضّ النظر عن المواقف العراقية التي عارضت الانقـلاب أو التـي رحّبت بـه فعلـى العراقيين جميعًـا أن يدركوا حقيقة مهمّـة وهي أن هذا الانقـلاب الفاشل لو كُتب له النجاح فإنه كان سيعود على العراق بمخاطر إستراتيجية

اسـتضافت الكويـت في شـباط/ فبراير 2018 وعلى مـدى ثلاثة أيام مؤتمـر (إعادة إعمار العـراق)، بمشـاركة (76) دولـة ومنظمـة إقليميـة ودوليـة، و(51) مـن الصناديـق التنموية ومؤسسـات ماليـة إقليمية ودوليـة، و(107) منظمة محلية وإقليمية ودوليـة من المنظمات غير الحكوميـة، و(1850) جهـة مختصة مـن ممثلي القطاع الخـاص. وقد وصلت تعهـدات الدول المانحـة في هـذا المؤتمـر إلى (30) مليـار دولار، وتبـوَّأت تركيـا المرتبـة الأولى من بـين الدول المانحـة، حيـث تعهدت الحكومة التركية بالإسـهام بمبلغ (5) مليـارات دولار في مشروعات إعـادة إعـمار العـراق، بفارق كبير عن الدولة التـي جاءت في المرتبة الثانية في حجم الإسـهام، وهـي المملكة العربية السـعودية التي تعهدت بمبلـغ (1.5) مليار دولار. هذه الخطوة تعكس الرؤية الإسـتراتيجية التركية للبعد الاقتصادي في العلاقات العراقية–التركية. والمراقبون لهذا المؤتمـر قالوا إنّ جميع الـدول والجهات المانحة في هذا المؤتمر وضعت شرطين أساسـيين للوفاء بهذه التعهدات وتفعيل مشروعات إعادة الإعمار في العراق: الشرط الأول معلن، وهو محاربة

بالرغم من أن تركيا لديها مصالح وعلاقات اقتصادية وسياسية كبيرة مع إقليم كردستان وبخاصة مع أربيل التي انطلقت منها فكرة الاستفتاء وأن السيد مسعود البرزاني رئيس الإقليم هو صاحب مشروع الاستفتاء يعدّ حليفاً قوياً لتركيا إلا أن تركيا وقفت ضدّ هذا الاستفتاء

الفساد المستشري في مؤسسات الدولة العراقية، والشرط الثاني: غير معلن، وهو الحدّ من النفوذ والهيمنة الإيرانية في العراق.

وفي موضوع قد يبدو منفصلًا عن حيثيات انعكاسات محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا على العلاقات العراقية-التركية، ولكنه يقع ضمن السياق الزمني لطبيعة العلاقات بين البلدين بعد محاولة الانقلاب- انتشرت في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي العراقية في مطلع حزيران/ يونيو حملات ضد تركيا 2018؛ بسبب أزمة شحّة المياه التي حدثت في نهر (دجلة) في العراق في ذلك الوقت، حيث ربطت تلك الحملات بين أزمة المياه التي حصلت في العراق وبين بدء تركيا بملأ خزانات سد (أليسو) في جنوب تركيا. لم تكن هذه المرة الأولى التي تُثَار فيها مشكلة تقاسم المياه بين العراق وتركيا، فتركيا منذ سنوات لديها خطط تنموية ومشروعات عملاقة في مجال الري والسدود والطاقة الكهرومائية والاستخدام الأمثل للموارد المائية، والتي تدفعها في بعض الأوقات إلى تقنين نسبة الإطلاقات المائية نحو العراق، بوصفها دولة المنبع، في المقابل فإن الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام 2003، وبرغم علمها بهذه المشروعات التركية منذ سنوات لم يكن لديها أيّ خطط أو مشروعات لإدارة واستخدام الموارد المائية بطريقة رشيدة، إنما هي فقط تطالب تركيا بإيقاف مشروعاتها أو تأجيلها، برغم توفر موارد مالية ضخمة للحكومات العراقية المتعاقبة منذ 2003، وكان بإمكانها أن تنشأ مشروعات وسدودًا لخزن المياه بالشكل الذي يمنع الوصول إلى أيّ أزمة مائية، ولكن انتشار الفساد المالي والإخفاق الإداري وإهمال الحكومات العراقية المتعاقبة لهذه القضية- حرّمت العراق من فرصة اتّخاذ التدابير اللازمة لتلافي مثل هذه الأزمات. وإنّ جميع السدود والنواظم ومشروعات الموارد المائية الإستراتيجية في العراق أُنجزت قبل عام 2003، حتى إن هناك سدودًا في العراق كان قد شُرِعَ بتشييدها ووصلت إلى مراحل متقدّمة من الإنجاز قبل الاحتلال الأمريكي، ولكن الحكومات العراقية المتعاقبة عجزت عن إكمال إنجازها بعد الاحتلال الأمريكي، مثل سد (بادوش) على نهر دجلة شمال غرب الموصل، وسد (بخمة) على نهر الزاب الكبير شمال شرق أربيل، وفي النهاية الشعب العراقي هو من يدفع الثمن في كلّ مرّة تنخفض فيها نسبة الإطلاقات المائية من تركيا.

من المعتقد أن مسألة تقاسم الحصص المائية تسبب الإحراج لتركيا في إطار علاقتها مع العراق، مثلما يسبب وجود القوات التركية في شمال العراق الإحراج للحكومة العراقية كما أسلفنا. ولكن من اللافت ظهور مُعطيين جديدين في هذه المرة التي أُثيرَت فيها أزمة المياه في العراق في حزيران/ يونيو 2018: المُعطَى الأول هو أنّ الرأي العام في العراق وجّه هذه المرة

الجـزء الأكبر مـن اللوم والغضب نحو الحكومـة العراقية لا فقط نحو تركيـا كما كان يجري في المرّات السـابقة، وحمّل الحكومات العراقية المتعاقبة منذ 2003 المسـؤولية الأكبر عن حدوث هـذه الأزمـة. والمُعطَـى الثاني هو أن (اللوبي) المعادي لتركيا في العراق لم يسـتطع اسـتثمار هذه الأزمة لمُدَدٍ طويلة، وسرعان ما تلاشى الاهتمام السياسي والإعلامي بهذه القضية، طبقًا لقاعدة الاهتمام بالأزمات في العراق، والتي مفادها أن كلّ أزمة جديدة تَجُبُّ ما قبلها من أزمات!

بعـد نتائـج الانتخابـات الرئاسـية والنيابيـة التي جرت في تركيـا في الرابـع والعشرين من حزيران/ يونيو 2018، وفوز الرئيس أردوغان وحزبه وتحالفه السـياسي بثقة الشعب التركي لقيادة تركيا في المرحلة القادمة- هناك إشـارات تصدر من العراق تبيّن أن الحكومة العراقية في الوقت الحاضر مدركة تمامًا للتغييرات التي اسـتجدّت على سياسـة تركيا الخارجية بعد محاولة الانقـلاب، وبعد تطبيق النظام الرئاسي في تركيا، وتبـدو المواقف العراقية تجاه تركيا في الوقت الحاضر منسجمة مع الجدّية والعزم التركي الحالي في حسم الملفات الخارجية العالقة. إذ أكدّت وزارة الخارجيـة العراقيـة في الثالث من تموز/ يوليو 2018 اسـتعداد العـراق الكامل للتعاون مع تركيا من أجل مكافحة عناصر حزب العمال الكردسـتاني. وقال (أحمد محجوب) المتحدّث باسم الخارجية العراقية في تصريحات صحفية أنّ "العراق على استعداد كامل للتعاون مع تركيا مـن أجل مكافحة عناصر حزب العمال الكردسـتاني، والعراق أيضًـا يصنّف هذه الجماعة على أنهـا منظمة إرهابية". ولفت المتحدث باسـم الخارجية الى أن "القـوات الأمنية العراقية تتعاون مع تركيا من أجل ذلك، لكن ليس لدينا قوات لتحارب هذه المجموعات وتواجهها"، متعهدًا بـ"حصار هذه الجماعات وإنهائها بالتعاون مع تركيا".

خاتمة واستنتاجات:

من خلال مراجعتنا لطبيعة العلاقات العراقية-التركية قبل انقلاب تموز/ يوليو الفاشل وخلالـه وبعده- نجد أنه من الأفضل وضع معيار مختلـف لكل مجال من العلاقات العراقية-التركيـة: السياسـية والاقتصاديـة والأمنيـة والثقافيـة والاجتماعيـة، وأن يُنظَـر إلى العلاقـات العراقية- التركية في أي مجال من منظار مصالح البلدين؛ أي ليس بالضرورة أن ينسحب تراجع العلاقات العراقية- التركية السياسـية في بعض الأحيان على باقي العلاقات، وبخاصة الأمنية منها. علمًا أن أغلب البلدان المتقدمة في الوقت الحاضر تحاول اتّباع سياسـة خارجية تُبقي لكل بُعْدٍ من علاقاتها الدولية طبيعته الخاصة لحمايته من التداخل والتأثر بالأبعاد الأخرى. وفي هذا السـياق نجد ضرورة قيام العراق وتركيا بتفعيل بنود اتفاقية الإعلان السـياسي المشـترك التي عُقِـدت بينهما في عـام 2008 في المجالات السياسـية والاقتصادية والأمنيـة، لتطوير علاقات البلديـن بما يخدم مصالحهما المشـتركة، وبخاصة إذا توافرت نوايـا صادقة وحقيقية لدى صناع القرار في البلدين بتحسين علاقاتهما بعيدًا عن المؤثرات الخارجية.

ستستمر مشكلة انتشار الـPKK في شمال العراق بالتأثير سلبًا في العلاقات العراقية-التركية؛ إذا استمرت الحكومة العراقية بعدم النظر إلى هذه المشكلة على أنها تهديد خطير للأمن القومي التركي، واذا استمرت قيادة إقليم كردستان العراق بعدم جديتها بالوصول الى حلّ حقيقي لهذه المشكلة، واستخدامها ورقة مساومة للمناورة السياسية. وإذا ما استمرت تركيا في تجاهل الصعوبات اللوجستية والسياسية التي تضعف من إمكانية الحكومة العراقية في القضاء على تواجد مقاتلي الـPKK في شمال العراق لوحدها من دون تعاون باقي الأطراف المعنية بهذه القضية.

هناك فرصة تاريخية في الوقت الحاضر لتعزيز المسارات التعاونية في العلاقات العراقية-التركية، فتركيا منخرطة حاليًّا في تفاهمات وتقارب مع روسيا وايران، اللتين تربطهما بالعراق علاقات وثيقة، في إطار مساعي حلّ الأزمة السورية، ومن جهة أخرى فإن العراق بحاجة ماسة في الوقت الحاضر إلى دول الجوار، وبخاصة تركيا، لمساعدته في إعمار المناطق التي تضررت بفعل المواجهات مع تنظيم داعش الإرهابي، وبخاصة مع الأزمة الاقتصادية التي يواجهها العراق بفعل متطلبات الحرب على داعش، وعدم كفاية عائدات النفط. في المقابل فإن دول الجوار أيضًا بحاجة ماسة إلى العراق؛ لأن كل الدراسات الاقتصادية الاستشرافية ترى أن العراق في المستقبل القريب -إذا ما استتب الأمن والاستقرار السياسي فيه- سيكون هو أرض الاستثمارات الاقتصادية الإستراتيجية الواعدة. كما أن الشركات التركية تتمتع بالقبول والثقة من كل مكونات الشعب العراقي وفي مناطق العراق كافة.

إن التعامل مع قضية تقاسم الحصص المائية بين العراق وتركيا ينبغي أن لا ينطلق من مواقف متوتّرة ومتشنّجة، ويجب عدم استخدامها في التصعيد الإعلامي والسياسي الذي تشهده العلاقة بين البلدين بين الحين والآخر، وإنما الحلول المناسبة لمواجهة هذه المشكلة تعتمد على الجهود السياسية والدبلوماسية لكلا البلدين، وبخاصة العراق الذي يحتاج في الوقت الحاضر، ومستقبلًا إلى نظرة موضوعية واقعية لهذه القضية، ترتكز على حقيقة أن تركيا هي دولة (المنبع)، وهي الطرف الفاعل في هذه القضية، وهي التي تمتلك المبادأة وحرية العمل وفسحة واسعة للمناورة في هذا الموضوع، وأن العراق هو الطرف الذي يسعى للدفاع عن حقوقه في هذا النزاع، مع عدم إغفال تذكير الأتراك بالمصالح المشتركة بين البلدين باستمرار، وإن تأمين تلك المصالح يعتمد على استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في العراق. ومن هذا المنطلق ينبغي على الحكومة العراقية صياغة رؤية شاملة لإدارة التفاوض المائي مع تركيا، تتضمن مختلف المجالات والمنظورات، وعدم الاقتصار في إدارتها على فهم الأبعاد الفنية- الهندسية فقط، وبخاصة بعدما أثبتت هذه الرؤية إخفاقها في فهم مختلف أبعاد ومكونات هذه القضية، كما ينبغي تغيير لغة الخطاب التفاوضي العراقي مع تركيا وتطويرها، ومن المفيد إعطاء مفاوضات تقاسم المياه مع تركيا قوة دفع إضافية من خلال التعاون في

المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، إذ يجب التعامل مع هذه القضية بوصفها واحدة من القضايا الإستراتيجية الحيوية للعراق.

تسنَّى لكاتب هذه الدراسة حضور ندوة عقدتها السفارة العراقية في أنقرة حول قضية تقاسم المياه بين العراق وتركيا بتاريخ 15 آذار/ مارس 2017 بمناسبة زيارة وزير الموارد المائية العراقي الدكتور حسن الجنابي، وقد سأل الكاتب الوزير الجنابي في تلك الندوة بأنه "عند استعراض تعامل صناع القرار في العراق مع قضية تقاسم المياه مع تركيا نلاحظ وجود أسلوبين من التعامل: الأول يتخذ طابع التوظيف السياسي والإعلامي لهذه القضية داخليًّا وخارجيًّا، والأسلوب الثاني يتخذ طابع التعامل الفني المهني مع هذه القضية، فما الأسلوب الذي كان أكثر فائدة لمصالح العراق في هذه القضية؟". وكان ردّ الوزير الجنابي على سؤال الكاتب أنه "منذ بداية تسلّمه وزارة الموارد المائية نبّه رئاسةَ الوزراء إلى ضرورة إبعاد هذا الملف عن التداول السياسي، ويجب أن يبقى في إطار التداول الفني المهني في العلاقة بين البلدين، وأن رؤية العراق المستقبلية للتعامل مع هذه القضية هو الاستمرار في سياسة الحوار والتفاهم مع تركيا، والتخطيط للتحوّل إلى مرحلة التعاون المشترك في مشروعات المياه بصيغ تعود بالفائدة على البلدين".

الهوامش والمصادر :

1. Türkiye - Irak İthalat ve İhracat Rakamları). Türk Dışişleri Bakanlığı web sitesi.) <<http://www.mfa.gov.tr/irak-ekonomisi.tr.mfa

وُقِّع ميثاق التعاون العسكري المتبادل بين العراق وتركيا في 24 شباط/ فبراير 1955. وقد انضمّت بريطانيا إلى هذا الميثاق في 5 نيسان/ أبريل 1955. فأصبح يُعرَف بحلف بغداد. وفي 23 أيلول/ سبتمبر 1955 انضمّت إليه باكستان. وفي 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955 انضمت إليه إيران. ودعمت الولايات المتحدة آنذاك فكرة إنشاء هذا الحلف بسبب ظروف الحرب الباردة في تلك الحقبة. ووعدت بتقديم الإسناد العسكري والاقتصادي إلى أعضاء هذا الحلف. لكنها لم تشارك فيه. وأوكلت مهمة المشاركة لبريطانيا. لكن العراق انسحب من هذا الحلف بعد سقوط النظام الملكي في تموز/ يوليو 1958. فعُدِّل اسم الحلف إلى (الحلف المركزي) الـ(CENTO) اختصاراً لـ(Central Treaty Organization). ثُمَّ حُلَّ هذا الحلف في عام 1979 بعد سقوط نظام الشاه في إيران.

2. Ülkemize gelen Iraklı turist sayısı). Türk Dışişleri Bakanlığı web sitesi. <http://) <www.mfa.gov.tr/irak-ekonomisi.tr.mfa